يحظر حمل السلاح والتجوال به خلال حالة الطوارئ

قانون الطوارئ الذي أقره البرلمان يلغي كافة تصاريح حمل السلاح

إنهاء عشوائية حمل السلاح مطلب اجتماعي ورسمي يعلو باستمرار

بموجب قانون الطوارئ الذي أقره البرلمان الاربعاء الماضي يصبح محظوراً التجول بالسلاح وحمله مالم تكن منضوياً في إطار القوات المسلحة والأمن ويأتي حمله اثناء أداء الدوام الرسمي لأفراد تلك الجهات.

كما انه وعملا بأحكام قانون حالة الطوارئ يتم إلغاء العمل بتراخيص الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات والمواد القابلة للانفجار أو التي تدخل في صناعة أي منها ومنع تصنيعها أو استيرادها أو بيعها وشرائها أو نقلها أو التصرف بها أو حملها او حيازتها والأمر بضبطها وتسليمها للجهات الأمنية المختصة وفرض الرقابة أو السيطرة على أماكن صنعها وعرضها وبيعها وتخزينها.

تحقيق/
ابراهيم الوادعي

تنظيم حمل السلاح في اليمن وحظر التجوال به في المدن والأماكن العامة مطلب مستمر ومتصاعد وهناك دعوات متواصلة لإقرار قانون حمل السلاح والذي لازال إلى اليوم مدرجاً على اعمال المجلس النيابي وعد إدراجه حينها في منتصف العام الماضي ٢٠١٠ م على لائحة القوانين التي سيناقشها مجلس النواب إنجازاً كبيراً ،وتبدو الأزمة السياسية الناشبة في البلاد كمن باغتت المجلس واستحوذت التطورات السياسيه على اهتمامه ولايزال القانون معلقاً على لائحة الإدراج لم يطرح بعد للمناقشة

إقرار قانون تنظيم وحيازة السلاح بقدر ماهو مطلب حكومي هو مطلب مجتمعي ايضا ،وذلك لما لمسته مختلف شرائح المجتمع من آثار سلبية ونتائج كارثية لعشوائية حمل السلاح تلك الآثار والنتائج التي تأكد منها الكثير وعايش مآسيها وأيضا بالرغم من تسجيل الأجهزة الأمنية لعمليات القتل والاعتداء بواسطة السلاح الشخصي وبشكل يومي، قد يكون معظم هذه الجرائم ناتجاً عن خلاف عادي وتحت تأثير الانفعال وامتلاك السلاح الناري تتحول الكثير من تلك المشاجرات العادية إلى كوارث، كما أن هناك كثيراً ممن فقدوا حياتهم أثناء تنظيف السلاح .وآخرون فقدوا حياتهم نتيجة عيار ناري طائش، كما أن وجود السلاح وانتشاره صعب كثيرا من جهود مكافحة الثار. وجود هذه الأسلحة في المنازل كلمت كثيرا من الاسر في فلذات اكبادها فالعديد من الأطفال فقدوا حياتهم أو تسببوا في فقدان حياة غيرهم بسبب العبث بها بدون وعي.

٧٠٠ ألف قطعة سلاح مضبوطة

حتى منتصف العام ٢٠١٠م وبحسب احصائيات وزارة الداخلية فإن أجهزة الأمن ضبطت ما يزيد عن ٧٢٠ ألف قطعة سلاح مخالفة منذ البدء بتنفيذ قرار منع حمل السلاح في شهر اغسطس من العام ٢٠٠٧م وقالت أن تنفيذ القرار ساعد على اختفاء المظاهر المسلحة من المدن اليمنية بنسبة تتراوح بين ٢٥-٣٠٪ ، لكنها أشارت إلى أن هذه الجهود تفتقر الي الإطار القانوني.

وعبرت الوزارة في حينها عن ارتياحها لادراج مشروع قانون تنظيم وحيازة السلاح على جدول اعمال مجلس النواب لما لذلك من أهمية في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره ومكافحة الجريمة ومظاهر الخروج على القانون، معبرة عن ارتياحها الكبير لوضع مجلس النواب مشروع قانون السلاح على جدول أعماله خلال دورة انعقاده الحالية.

وبحسب مركز الإعلام الأمني عن جرائم وضحايا السلاح فإن العام ٢٠٠٩م لوحده شهد وقوع ٦٧١٣جريمة مابين قتل وإصابة بواسطة الأسلحة النارية بينما تم ارتكاب حوالي ٣٩٥٥جريمة خلال النصف الأول من العام الماضي ٢٠١٠م.

عواقب كارثية

وبالنسبة لخطورة الأسلحة على حياة مختلف أفراد المجتمع يقول العقيد أحمد هائل مدير مركز الاعلام الأمني بوزارة الداخلية : كما نعلم جميعا أن حق الحياة يمثل أبرز وأهم حق للإنسان ،حيث يمكن للمرء أن يفقد حياته ليس بسبب الطغيان ولكن بالقتل العمد وأؤكد أن ٧٠٪ من الجرائم ترتكب بواسطة الاسلحة النارية ومعظمها كما تصل إلينا عبارة عن جرائم عادية تكون بسبب خلاف بسيط حول أجرة المواصلات لا تتعدى العشرة أو العشرين ريالا فقط أو جرائم القتل التي تحدث في بعض الأسواق بسبب خلافات عادية،كل ذلك بسبب وجود السلاح الذي يشكل عاملاً محفزاً لارتكاب الجرائم ، وبسبب غياب القانون الذي يعمل على تنظيم حيازته وحمله والتجوال به في الشوارع والمدن والميادين العامة كما ان هناك علاقة وثيقة في ما بين السلاح وانتشارة بالصورة القائمة والأحداث التي تمر بها البلاد.

كما أن الكثير من الأعراس تتحول إلى مآتم نتيجة فقدان العريس حياته أو أحد المدعوين نتيجة طلق طائش وغير متوقع .خاصة ان اطلاق النار يمثل احد طقوس استقبال الوفود (والنصع) احدى اهم الفقرات المصاحبة للعرس وفي اليوم التالي له.

١٠ ملايين قطعة خفيفة

تشير دراسة ميدانية عن الأسلحة في اليمن إلى أن إجمالي ما بحوزة اليمنيين من سلاح خفيف يصل إلى حوالي أكثر من ١٠ ملايين قطعة.

الدراسة الميدانية التي تمحورت حول سوء استخدام الأسلحة الصغيرة ومعوقات التنمية للدكتور عبد السلام الدار أستاذ علم الاجتماع في جامعة تعز ، طبقت على عينات مختارة من عشر محافظات يمنية استنتج من خلالها الباحث أن نسبة حيازة السلاح في المنازل عند أفراد العينة بلغت في الريف والحضر ٦٠,٨ ٪ .

وأظهرت الدراسة أن انتشار الأسلحة وسط السكان لا يقتصر على الريف دون الحضر وإنما الأسلحة منتشرة في الوسطين على حد سواء وبواقع ٦٦.٦ ٪ في الريف و٥٦.١ في الحضر مع تفاوت واضح من مدينة إلى أخرى حيث كانت النسبة في أمانة العاصمة صنعاء ٤٤,٥٪مقابل ٣٠ ٪ في عدن.

وبحسب الدراسة فإنه وخلال السنوات القليلة الماضية قامت الحكومة بتنفيذ العديد من الحملات للتفتيش عن السلاح ومصادرته ،وإغلاق العديد من المحلات الخاصة ببيع الأسلحة واعتقلت العديد من تجار السلاح الذين يتاجرون بأرواح البشر ،رغم ذلك كله إلا أنه من الواضح أن تجارة السلاح ازدهرت أكثر في السوق السوداء ، وأصبحت مصدراً كبيراً للثراء الفاحش لتجار الموت الأمر الذي يتوجب معه تبني سياسة نشر الوعي في المجتمع ، بخطورة السلاح وعدم جدواه ، وأنه ليس مثالاً للرجولة أو الفروسية أو التقاليد الحميدة كما كان شائعا ،وإنما هو وسيلة للقتل والخراب والدماء.

قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح مدرج على لائحة البرلمان لكن الأزمة السياسية تعطل إقراره

جذور الظاهرة

تعود اسباب حمل السلاح في اليمن كما يقول الأستاذ محمد الحميري عضو مجلس النواب الى التراث والعادات والتقاليد القديمة والتي وجدت في فترات قديمة لاسباب تتعلق بمظاهر الحياة والمعيشة في تلك الفترات التاريخية السابقة رغم أن الاسلحة التي كانت موجودة سابقا لم تكن فتاكة كالأسلحة الموجودة اليوم، ويقول : وللأسف توارث المجتمع تلك العادات والتقاليد القديمة رغم أن مظاهر الحياة قد تغيرت والشعوب تمدنت والعالم أصبح قرية واحدة ، الأخبار السيئة تنتشر اليوم بصورة غير متوقعة لذلك يجب إزالة مفاهيم أن حمل السلاح هو من المقومات الرئيسية للرجل وهو، أي السلاح، المقياس الحقيقي للرجولة والوضع الاجتماعي الرفيع.

ويضيف قائلا:حتى إن العريس في كثير من المناطق اليمنية يحرص كثيراً على حمل (البندق الآلي) فوق كتفه في يوم حفل زفافه كتقليد اجتماعي غريب للتعبير عن الفرح،وفي كثير من الحالات يقتل العريس في يوم زفافه بسبب عيار ناري طائش ،ولهذا يعتبر السلاح في اليمن من أبرز وسائل التعبير عن الغضب أو الفرح على السواء، والسبب هو أن البعض يعتبر اقتناء السلاح من العادات العربية الأصيلة ،والوسيلة المثلى للتعبير عن الشعور بالمكانة الرفيعة في أوساط المجتمع ، لذلك انتشرت بشكل كبير تجارة السلاح ليس في اليمن فحسب وإنما في العديد من الدول العربية ،ولكن قد يكون المجتمع اليمني هو أبرز هذه المجتمعات شهرة باقتناء وحمل الأسلحة ،ولا شك أن المستفيد الأول من ذلك هم تجار الحروب والقتل والدمار الذين يسعون لتحقيق ثروات هائلة في أقصر وقت، كما أن الأحداث والمشاكل الأمنية التي تعاني منها بلادنا اليوم هي بسبب فوضى انتشار السلاح.

الجميع متفقون

يتفق الجميع باننا بحاجة إلى إقرار قانون حديث لحمل السلاح وحيازته يعالج ثغرات القانون السابق وتطبيقه بشكل فاعل على ارض الواقع خاصة أن الحكومة تحاول جاهدة الترويج للفرص الاستثمارية والسياحية الموجودة في اليمن لمعالجة مجمل التحديات الاقتصادية التي تواجه البلد،والتي تعتبر أم المشاكل التي تعاني منها اليمن وانتشار السلاح بهذا الشكل الموجود لا يساعد الحكومة أبدا في عملية جذب المستثمرين أو الترويج لها سياحيا، كما أن منع حمل السلاح والتجول به في المدن خاصة يجب ان يستمر حتى بعد رفع حالة الطوارئ عبر آلية قانونية واجرائية تضمن التطبيق الفعلي والالزامي لهذا المطلب الذي ينادي به كل اليمنيين.

مركز الإعلام الأمني: ٧٠٪ من جرائم القتل ترتكب بواسطة السلاح الناري

حوادث من خارج الحدود

متابعة/ عبدالسلام تامة

إنقاذ يابانية في الثمانين من عمرها بعد ٩ أيام تحت الأنقاض

قال التلفزيون الياباني أن فرق الإغاثة العاملة في ضواحي مدينة آيسينوماكي المتضررة جراء الزلزال انقذت مواطنتين بقيتا تحت الانقاض ٩ أيام. وتسنى لفرق الإنقاذ العثور على سيدة في الثمانين من عمرها وفتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما بعد أن سمعت أصوات استغاثة من تحت الانقاض.

ونقلت الامرأتان اللتان وصف التلفزيون انقاذهما بالمعجزة وكانتا في حالة من الانهاك إلى المستشفى على الفور.

هذا ووفق آخر المعطيات تجاوز عدد القتلى والمفقودين جراء الزلازل والتسونامي ٢٠ ألف شخص. وأكدت السلطات مقتل ٨١٣٣ شخصا، في حين يعتبر أكثر من ١٢ ألف مواطن في عداد المفقودين.

هذا وفي تطور آخر افادت هيئة الارصاد الجوية الأمريكية الأحد بوقوع هزات أرضية جديدة بقوة ٥,٢ على مقياس ريختر قرب السواحل الشمالية-الشرقية لجزيرة هونسيو، كما تم رصد سلسلة هزات أرضية أخرى بقوة تتراوح ما بين ٤,٦ و٥,٧ درجة، غير أنها لم تؤد إلى وقوع أضرار.

يحرقون جيرانهم بسبب "القمامة"

أصيب شاب ووالدته بعدة حروق اثر إلقاء جيرانهما مادة كاوية عليهما، على خلفية مشاجرة اندلعت بين الطرفين، تم نقل المصابين إلى المستشفى والقبض على المتهمين وتحرير المحضر اللازم بالواقعة.

وكانت أجهزة الأمن بمحافظة ٦ أكتوبر قد تلقت إشارة من مستشفى الحوامدية العام بوصول شاب يدعى إبراهيم "٢٣ سنة -نجار" مصاب بعدة حروق في الوجه واليدين بنسبة ٨١ ٪، بالإضافة إلى إصابة والدته أيضا بالعديد من الحروق عقب إلقاء الجيران مادة كاوية عليهما أثناء مشاجرة اندلعت بين الطرفين.

تم القبض على المتهمين الذين اعترفوا بارتكابهم للواقعة، لاعتياد المجنى عليهما إلقاء القمامة أمام منزل المتهمين، فتم تحرير المحضر رقم ٢٢٧٩ لسنة ٢٠١١ بالواقعة .

عذب زوجته حتى الموت

شهدت أروقة محكمة الجنايات جريمة بشعة حيث اقدم شاب فلسطيني على حبس زوجته المصرية التي تزوجها عرفيا لكونها قاصرا ١٧ يوما عارية بدون ملابس في الشتاء وتعذيبها والتقطيع من جسدها مما أدى إلى موتها قبل وصولها إلى مستشفى العريش .

وكان الفلسطيني صلاح احمد ٢٨ سنه بائع قام بحبس زوجته غادة إبراهيم ١٦ سنة وتعذيبها بعد أن نشرت ملابسها الداخلية وشاهدها جيرانها .

قيد الزوج زوجته بالحبال وربطها بالسرير بعد أن جردها من ملابسها ومنع عنها الطعام والشراب واطفأ السجاير في جسدها حتى ظهرت تقيحات وتقرحات بجسدها بل وظهرت آثار فطريات وتعفن شديد بأماكن التقريحات.

وعندما ابلغ الزوج والدة زوجته انه قد قام بتأديب ابنتها توجهت الأم لترى ابنتها إلا أنها صدمت مما حدث بابنتها وقامت بنقلها إلى المستشفى إلا أنها توفيت قبل الوصول للمستشفى .

وقام الأطباء بتحرير محضر بالواقعة حيث عرض الزوج على النيابة وتم محاكمته وقضت المحكمة بحبسه ٧ سنوات مع الشغل.

الفيسبوك ينقذ عائلة من سطو مسلح

كشفت صحيفة "تلاتنا جورنال الأمريكية مؤخراً عن حادثة غريبة كانت الشبكة الاجتماعية الأولى في العالم "فيسبوك" هي البطلة الحاضرة فيها بقوة، بعد أن أنقذت الشاب "تيتيش باكاتا" الذي يبلغ من العمر ٢٠ ربيعاً وعائلته من الوقوع ضحايا لسطو مسلح استهدف منزل الأسرة، والمساهمة في توصيل استغاثته إلى الشرطة التي تدخلت بسرعة لنجدتهم.

وأوضح "باكاتا" أن لحظات الرعب بدأت عندما سمع صراخ جدته، فشرع في الخروج من حجرته ليجد ثلاثة أشخاص ملثمين في منزله فما كان منه إلا العودة سريعاً إلى غرفته والبحث عن وسيلة استغاثة، ولم يجد أمامه إلا جهاز الكمبيوتر المحمول وشبكة فيسبوك خصوصاً أن هاتفه المحمول كان بعيداً عن متناوله، وقام على الفور بإرسال رسائل استغاثة إلى جميع أصدقائه على الشبكة في كلمات مختصرة وهي "النجدة، اللصوص، لا يمكن استخدام الهاتف"، بعد أن شاهد الملثمين يقومون بربط جدته وأخته الصغرى.

المشكلة أن العديد من أصدقائه اعتبروا الاستغاثة مجرد مزحة، ولكن أقرب أصدقائه (بعد فترة من الشك) أخذ الاستغاثة على محمل الجد وقرر الاتصال بالشرطة.

وتجاوبت الشرطة مع البلاغ بجدية ووصلت إلى منزل "باكاتا" سريعاً لتفاجئ المقتحمين، الذين لاذوا بالفرار تاركين خلفهم هواتفهم المحمولة الخاصة والتي تمكنت الشرطة من خلالها أن تلقي القبض على أحدهم فعلاً.

بالمستشفى السعودي الألماني صنعاء

استئصال ورم سرطاني نادر لطفل يمني يبلغ من العمر ٦ سنوات

في حالة تعتبر نادرة جداً تم استئصال ورم سرطاني ليمفاوي من قولون طفل يبلغ من العمر ٦ سنوات وصرح الدكتور وحيد صبحي استشاري الجراحة العامة بالمستشفى السعودي الألماني في صنعاء أن هذه الحالة لم تذكر إلاّ نادراً في المراجع الطبية وبالذات في هذا العمر حيث وان الطفل ظل يعاني من الام مبرحة في البطن لمدة عام نتيجة انسداد الأمعاء وتم عرضه على أكثر من فريق طبي ولم يتم اكتشاف المرض حيث كان يعالج بالمسكنات فقط، وتم تشخيص المرض بأحدث الوسائل التشخيصية وإجراء الجراحة المعقّدة التي استمرت أكثر من ثلاث ساعات وتم بحمدالله إزالة الورم وجزء من الأمعاء المصابة بالسرطان وإعادة توصيلها بطريقة التدبيس الجراحي وتماثل الطفل للشفاء تماما بعد معاناة طويلة.

وفاة (٥١) شخصاً في (٢٥٥) حادثاً مرورياً وقعت خلال أسبوع في عموم المحافظات

كتب/معين حنش

□ توفّي (٥١) شخصاً وأصيب (٣٦٨) آخرون منهم (٢٢٥) إصاباتهم بليغة في (٢٥٥) حادثاً وقعت في عموم المحافظات خلال الأسبوع الماضي.

وبحسب تقرير الحوادث المرورية فإن الحوادث الـ (٢٥٥) توزعت بين (١٣٩) حادث صدام، و(٧٠) حادث دهس، و(٤٥) حادث انقلاب، وحادث سقوط واحد.

وكشف التقرير الصادر عن إدارة المرور - تلقى «قضايا وناس» نسخة منه - أن أمانة العاصمة احتلت المرتبة الأولى بعدد (٧٩) حادثاً، تلتها محافظة تعز بـ (٣٣) حادثاً، ثم محافظة الحديدة بـ (٢٥) حادثاً، ومحافظة عدن بـ (٢٣) حادثاً.

وأوضح التقرير أن إجمالي الخسائر المادية المقدرة والناجمة عن الحوادث، بلغ (٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ٧١ ريال.

وأرجع التقرير أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الحوادث المرورية، إلى السرعة والإهمال والخلل الفني وعكس الخط والتجاوز الخطر وحالات أخرى.

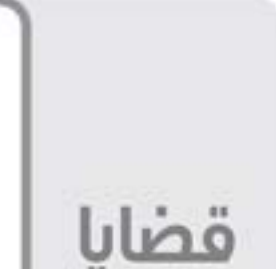

بالعربي الفصيح

عبدالإله الطلوع

الإيجارات الفاخرة

■ لن أكرر الأماني المستحيلة ففلسطين لن تتحرر في سنة، والعراق لن يستعيد نفسه في سنة والعرب لن يتفقوا في سنة، والفقر لن يختفي في سنة والعدالة في العالم لن تتحقق في سنة ونظام المرور لن يؤدي الغرض في سنة والناس لن تحب الأوطان بإخلاص في سنة، أتمنى أن تصحو ضمائر الناس فينظر كل إنسان إلى الله في كل عمل وقول، فتموت جذور الفساد ويصدق الإخلاص ليكون وطننا كبيراً.

أن تتنافس الشركات الكبرى والمكاتب العقارية والمستثمرين وغيرها على التواجد في الشوارع الغالية والمعروفة لدى الناس جميعاً في مدينة صنعاء هذا أمر طبيعي ومفهوم، لكن أن تتنافس الجهات الحكومية على استئجار مقار لها على شوارع غالية وبتكلفة من الوزن الثقيل ولدى الدولة من العقار والقلاع والبيوت والقصور الكثير والكثير وأن تذهب هذه الإدارة أو تلك الوزارة إلى استئجار بيت جميل من المواطن إيجاراته تستقطع سنوياً من المال العام، فهذا أمر غير منطقي وغير طبيعي، بل قد يعتبره البعض انتحاراً مادياً مثله مثل إلغاء وطرد فراشين في مطار صنعاء وهم يتقاضون ٢٥ ألفاً وتبديلهم بعمال من البنغال وبنجلادش يتقاضون (١٢٠) دولاراً غير التذاكر والسكن.

إذاً العديد من الجهات الحكومية تشغل الآن مقاراً لها على شوارع رئيسية في العاصمة، بموجب عقود إيجار باهظة الثمن تكلفتها السنوية كفيلة بتمويل مشروعات تنموية للوطن وأهله المساكين، الذين ينظرون لهذه البيوت بعجب وهم يعلمون أن هذا من حق الوطن والمواطن، بل من حقهم الوطني، بل يعتبر في بعض الدول جزءاً لا يتجزأ من المال الوطني إذاً كل هذه الأموال، الوطن في أمس الحاجة إليها، والمواطن بحاجة إليها، بدلاً من تبديدها على تلك الإيجارات الفاخرة، والمشكلة أن بعض تلك الجهات ليس لديها خطط لتمليك مقار خاصة بها على المدى القريب أو البعيد، بل تعمل فقط على التوكل على الله فهو المبقي وهو المعين ويبقون على هذا الحال.

وحقيقة يجب التفكير في حلول بديلة، فالمواطن المتلقي للخدمات التي تقدمها تلك الجهات لا يسره تواجدها في شارع تجاري أشياء كثيرة تسبب له المزيد من العناء بسبب المواصلات وعدم توفر أحياء راقية في شكلها وقسمت إيجاراتها فضلاً عن أن تلك الأماكن تستقطع جزءاً كبيراً من المال العام، كان يجب أن يظل هذا المال السائب ضماناً للتنمية وحقوقاً للأجيال القادمة وأن نبقي على هذا المال العام المسكين الضيق الذي لا يحمي نفسه والذي ينطبق عليه المثل القائل «وعلى عينك يا تاجر».

من الحلول البديلة المقترحة الوقتية، أن يتم بناء مقار مؤقتة لتلك الجهات قابلة للإزالة على الأراضي الحكومية في ضواحي المدينة أو التفاوض مع ملاك الأراضي لإقامة مقار مؤقتة عليها حتى تكتمل المنشآت الخاصة لتلك الجهات إن كان هناك خطة لإقامتها وهذه الافتراضية في حال أن الدولة لا تملك أي أراضي لها.

نحن هنا لم نبحث كيفية تلك الإيجارات ومدى توافقها مع قواعد نظام الحكومة من المؤكد أن قيمة إيجار مقر واحد على طريق غال ومعروف أو في الأماكن الراقية أو المحيطة كفيلة بتجهيز مجمع حكومي مؤقت في ضواحي المدينة أو الأحياء الفقيرة حيث يسكن الناس البسطاء بعيونهم الدامعة، وذلك يمكن أن يحقق هدفين في وقت واحد توفير المال العام والتسهيل على المواطنين المرهقين.